

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١ مارس ٢٠٠٣

هل ينجح مجلس الأمن في إعادة إحياء نظام توازن جديد للقوى؟

دولية في إيقاف عجلة الحرب، دون أن يتجسج للأسف في إيجاد سبل ووسائل لفرض السلم، على رغم تبنيه لعدد من القرارات الخاصة بهذا الشأن. لذا فإن إرادة السلم في أعمال المجلس، وإن كانت ناقصة، حافظت على شكل من أشكال النظام السياسي الدولي القائم على الأمن الجماعي، والمستخدم للهيئة الدولية كأداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف. وإن كانت مثل تلك الإجراءات، في معظم الأحيان، ليست إلا غطاءً واهياً لأهداف استراتيجية لتلك الدول.

أما اليوم فإن الإدارة الأميركية تهدد بتجاهل مجلس الأمن، والاتجاه بشكل انفرادي نحو حرب أحادية لا يغطيها أي غطاء شرعي دولي. ويمثل الاستقطاب الحادث داخل مجلس الأمن محاولة جادة من أعضاء فاعلين في النظام الدولي، لإيقاف واحد من أهم أعضاء هذا النظام عن زيادة قدراته ونفوذه الاستراتيجي على حساب بقية أعضاء هذا النظام. وقد أوضح مشروع القرار الذي طرحته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا على مجلس الأمن حاجة الإدارة الأميركية للحصول على ورقة توت، تظهرها أمام شعبها وأمام الرأي العام العالمي على أنها تقوم بتنفيذ إرادة دولية في حربها القادمة ضد العراق.

وتشير تفاصيل مشروع القرار المقترح المعارض إلى أن قرار المجلس السابق (١٤٤١- لعام ٢٠٠٢) يعترف بأن العراق قد خرق التزاماته القانونية، وأن مجلس الأمن قد أعطى العراق فرصة للالتزام بقرارات نزع سلاحه، ويمضي المشروع الأميركي إلى القول إن العراق قد

تثير الأزمات التي تعصف بالأمم، ومنها الأزمة العراقية الحالية، الكثير من التساؤلات والتخمينات والشكوك والمحاولات التي تحاول سبر أفق استخدام العنف كأداة لفرض إرادة الدول الكبرى على الدول الصغرى. ويحاول البشر في جميع أنحاء العالم، كما وضع ذلك في تظاهرات السلام قبل أسبوعين، أن يوقفوا قطار الحرب الذي يهدد العراق، وربما يهدد دولاً أخرى غير العراق. ويمتد ذلك التهديد المبطن للنظام السياسي الإقليمي إلى الدول الإقليمية والكبرى التي ترى أن استحواذ لاعب دولي واحد على مقاليد السلطة في العالم يهدد استقرار جميع الدول، ويجعلها تعيش في بيئة سياسية غير مستقرة، ومتغيرة، كما يفقد تلك الدول المتوسطة القدرة على الأخذ بتلابيب إرادتها وتوجيه سياستها العامة، بما في ذلك سياستها الخارجية لخدمة أهدافها القومية.

ومثل هذه التهديدات دفعت الدول المعارضة للحرب في مجلس الأمن إلى رص صفوفها بطريقة تعيد إلى الأذهان سياسات توازن القوى التي كانت تمارسها الدول الكبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فخلال الخمسين عاماً الماضية، وعلى رغم بعض الصعاب، نجح مجلس الأمن في توحيد صفوفه وفرض إرادته وإن كانت اسمية على الدول التي تهدد الأمن والسلام العالمي. وكانت تدخلات المجلس ناجحة في الماضي في وقف إطلاق النار في عدد من الحروب بما في ذلك بعض الحروب العربية-الإسرائيلية. وكان هذا النجاح متوجاً لتعاون الدول الكبرى في داخل المجلس لفرض إرادة

والمنطقية لحيثيات القرار تشير إلى أن استخدام العنف ضد العراق يصبح أمراً مشروعاً.

أما المشروع الفرنسي-الألماني الروسي، والذي يعرض على أنه مذكرة صادرة من المجلس، فهو مذكرة مطولة تشير إلى أنه يتعين على العراق الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن ورغبة المجتمع الدولي في نزع سلاحه. ولكنها تعطي أولوية للطرق السلمية لنزع هذا السلاح وعلى أن يبقى الخيار العسكري هو الخيار الأخير. حيث ترى المذكرة أن شروط تطبيق هذا القرار المسبلح لم تتوافر بعد. ويعود ذلك في رأي المذكرة، إلى أن عمليات التفتيش لم تبين أن العراق لا يزال يمتلك أسلحة دمار شامل، أو قدرات في هذا المجال.

وترى أن تقرير رئيس المفتشين الدوليين يقول إن العراق يزيد من تعاونه مع فرق التفتيش، مع أن هذا التعاون لم يصل بعد إلى منتهاه.

وتس طرح المذكرة المشتركة للدول المعارضة للحرب عدداً من المقترحات والوسائل لحل الأزمة بطرق سلمية، ومن هذه الوسائل المحافظة على وحدة مجلس الأمن وزيادة الضغط على العراق، وتقترح المذكرة تبني برنامج واضح لعمل فرق التفتيش ووضع أولويات محددة للمهام الباقية في عمليات التفتيش حسب أهميتها، وأن تكون مثل هذه الأولويات واضحة ومحددة، كما تقترح زيادة عدد المفتشين الدوليين، وزيادة عدد فرق التفتيش المتحركة لتفتيش الناقلات وتحسين نظام الاستشعار الجوي، وتحويل المعلومات المتاحة من هذا النظام بشكل



د. صالح عبدالرحمن المانع

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك سعود

يمثل الاستقطاب الحادث داخل مجلس الأمن محاولة جادة من أعضاء فاعلين في النظام الدولي لإيقاف واحد من أهم أعضائه عن زيادة قدراته ونفوذه الاستراتيجي على حساب بقية أعضاء هذا النظام.

فشل في الاستفادة من الفرصة الأخيرة للالتزام بقراره السابق رقم 1441. على رغم أن القرار الأميري-البريطاني لا ينص صراحة على جواز استخدام القوة ضد العراق، إلا أن النتيجة الحتمية

وقدراتهم وإمكانياتهم، وفي المقابل يمثل المشروع الأميركي جملة مقتضبة يمكن أن تفسر على أنها إذن أو تشريع بشن الحرب على العراق. والفرق بين الطرحين ليس فرقاً في الصياغة أو اللغة أو التفاصيل، ولكنه يمثل فرقاً شاسعاً بين مجتمع دولي يحاول بذل كل ما يمكنه لتفادي نشوب الحرب، وقوة دولية تحاول فرض إرادتها، ليس فقط على العراق، ولكن أيضاً على الأمم المتحدة، ومن خلالها على شكل المنتظم الدولي الجديد.

تري من ينتصر في هذا الصراع داخل المجلس، دعاة الحرب، أم دعاة السلام، أم هل يتفق الطرفان؟ كما أوجت بذلك (كوندوليزا رايس) بأنه يمكن تفادي الحرب، فقط بإزاحة صدام حسين من السلطة. وعلى ضوء الشفق القائم تتأرجح كفتا الليل والنهار.

متواصل والي. كما تقترح وضع جدول زمني محدد وتقييم النتائج التي يتوصل إليها المفتشون عبر تقارير دورية تعرض على المجلس كل ثلاثة أسابيع، على أنه يحق لرئيس هيئة التفتيش ورئيس هيئة الطاقة النووية أن يطلبوا من المجلس الانعقاد في أي وقت يريان فيه ضرورة ذلك. كما ينظر مقدمو المشروع إلى عملية الحشد العسكري الحاضرة كأداة لتحقيق انصياع العراق ولكن بشكل سلمي، بعكس نظرة الولايات المتحدة إلى أن هذا الحشد ليس إلا مدخلاً مباشراً لشن الهجوم على العراق.

المشروع أو المذكرة الثلاثية (الفرنسية-الألمانية-الروسية) محاولة جادة لوضع آليات مباشرة ومقنعة لزيادة فاعلية أعمال المفتشين الدوليين